http://www.almadapaper.com - E-mamil: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1489) السنة السادسة -الخميس (23) نيسان 2009

الحكومة تؤكد على توفيرها

اساتذة وخريجون: فرحة نيل الشهادة تكتمل بوجود فرص العمل

حفلات تنكرية بمناسبة التخرج..ا.ف.ب..

فرح ولكن...ا.ف.ب..

بغداد / يوسف المحمداوي

تشير الدراسات الصادرة من المؤسسات غير الحكومية ان معدلات البطالة في العراق بلغت ٣٥ ٪ ، فيما تؤكد المصادر الحكومية بان النسبة قد تراجعت الى ١٥ ٪ في نهاية عام ٢٠٠٨ .ومع نهاية العام الدراسي الحالي في الجامعات والمعاهد العراقية ستتضاعف معدلات ارتفاع البطالة بعد ان يضاف الى شريحتها الالاف من الطلبة المتخرجين في ظل سياسة غياب فرص العمل التي تواظب عليها مؤسسات الدولة ، ففي الوقت الذي احيا طلبة المراحل المنتهية في الجامعات والمعاهد حفلات تخرجهم لم تغب عن اذهانهم هواجس الخوف من مستقبل مجهول ولدته ضبابية العمل في دوائر ،فبعد الازمة الاقتصادية العالمية التي شملت جميع دول العالم بما فيها العراق وادت الى تراجع اسعار النفط الى ادنى مستوياتها وهذا ما جعل تصريحات بعض المسؤولين تطالب الدولة بتقليص اعداد الموظفين في دوائر الحكومة لاسيما ان هناك بطالة مقنعة تنخر في جسد الدولة.احد الخريجين من طلبة الجامعة التكنولوجية قال نطمح ان نعكس ما استفدنا به من الدراسة في اقسام وشعب الدوائر الحكومية .خريجة كلية الهندسة ضحى ابراهيم تقول انهينا اربع سنوات في هذه الكلية وكانت اجمل ايام العمر ونحن الان وسط افراح التخرج وسعداء بنيل الشهادة مستدركة بقولها لكن هذه الحفلات مؤلمة لنا لاننا سنجلس في البيوت في ظل غياب فرص العمل، استاذ اللغة العربية في جامعة صلاح الدين الدكتور حمد محمود الدوخي اوضح لـ (المدى) قبل كل شيء انا افرح كثيرا حين يتخرج من بين يدي من يحمل فايروس القراءة والكتابة ،ذلك لانه سوف يشارك في مشغل المعنى ، ولكن في الوقت نفسه ابقى قلقا على مستقبل هؤلاء الخريجين الذين امتلأت ذاكرتهم بالاماني والاحلام ، مضيفا ان الطلبة بقوا مدة اربع سنوات يحلمون ويحلمون وفي اخر العمر لم يحصلوا على تعيين يقيهم برد البطالة وحرارتها، وفي مثل هذا الحال يكون امر الالتحاق الى اي عمل كان املا بالنسبة لهم غير ان مثل هذا الامل سيعاني من حياة ، اوفيزياء ، اوجيولوجي مثلا وهو في حالة ضيق وضنك جدا ، فمن الممكن ان يعمل كناسا او اسكافيا- مع عالي احترامي كله – وناشد الدوخي الحكومة بتامين فرص العمل وان تفتح مجالات التعيين ومشاريع امتصاص البطالة فهي ادرى منا بالطرق التي يجب اتباعها .فيما تفيد تصريحات اتحاد الصناعات العراقية ان من مجموع ٣٢ الف معمل حكومي وخاص ومشترك هناك سبعة معامل فقط تمارس عملها اما البقية فمتوقفة عن العمل تماما. طالبة في قسم العلاقات العامة وهو من الاقسام الحديثة تقول نتأمل ان نجد فرص عمل وتعيينات للخريجين الجدد وبالاخص قسمنا باعتباره من الاقسام الحديثة. احد الاساتذة الذي يشارك فرحتهم يقول مشاعري لايمكن ان توصف وانا ارى والمس بان جهدي وعملي لم يذهب الى فراغ بل اثمرعن ولادة جيل واع ومعرفي سيسهم في بناء البلد ، مضيفا بأن فرحتي ستكون اكبر حين اراهم يطبقون ما تعلموه في الدوائر .فيما اجتمعت اراء عدد من الخريجين في مطالبة الحكومة بوضع برنامج وطني لتعيين حملة الشهادات الجامعية للحد من ظاهرة البطالة المتفشية في اوساطهم.فيما يرى احد طلبة الدراسة المسائية ان ايجاد فرص التعيين للشباب المتخرجين ليس بالموضوع المعقد .فيما اشارالدكتور اثير محمد شهاب من اكاديمية الفنون الجميلة الى انه يجب عدم القاء اللوم على الحكومة فقط، في غياب فرص العمل للخريجين الجدد فالقطاع الخاص يتحمل الاولوية في المسؤولية في هذا الجانب موضحا بان تفعيل العمل في قانون الاستثمار هو الاقرب لحل هذه المشكلة ، وتابع شهاب ان الاعتماد على الطاقات القديمة في قيادة مؤسسات الدولة خطأ كبير ويرى ان اعطاء الفرصة للطاقات الجديدة امر ضروري جدا لمواكبة التطورات الفكرية والعلمية في العالم ، مشددا على وجوب تفعيل العمل في القرار الذي اصدرته وزارة التعليم العالي باحالة الاساتذة الذين تجاوزت اعمارهم سن السبعين الى التقاعد وهذا ما يعطي فرصة حقيقية. فيما اشار تقرير لصحيفة الغارديان البريطانية بقلم الصحفي سلام باكس أن الحكومة العراقية «تنتظر بأسى عودة شبابها المتعلم من الخارج، لكن لا توجد وظائف ولا منازل في إنتظارهم « ويضيف التقريران الحكومة العراقية تشجع الكثيرين من ابناء جيلهم على العودة في تظاهرات وتجمعات مختلفة تنظمها في الخارج، في محاولة لعكس «هجرة الادمغة» واستعادة «الكفاءات» كما يحلو لها تسميتهم.» «لكن اخشى ما اخشاه ان تكون الحكومة تعد المهاجرين بـ»فرات من العسل» دون القدرة على الوفاء بوعودها.»

فاول عقبة، يقول سلام باكس، هي أين ستعيش تلك الكفاءات؟.

وتابع: «اما العائق الثاني فهو الوثائق الادارية. فمنذ ٢٠٠٣ والحكومة تلعب لعبة القط والفأر مع المزورين الذين غزوا كل الميادين، مغيرة بطاقات الهوية العراقية عدة مرات. اذن فان كنت تريد العودة، فانت بحاجة الى تجديد كل شيء: هويتك وجوازك وبطاقة التموين. لا شيء هنا محسوب والمكاتب الحكومية مزدحمة بموظفين عملهم الوحيد اعطاء انطباع بان وظائف قد خلقت. حتى اني اعرف عالما عراقيا حاول الحصول على معادلة للدكتوراه التي جاء بها من الخارج، لكنه في النهاية يئس وعاد من حيث اتى مستنتجا انه لم يحن الوقت بعد.»

لكن المشكلة الحقيقية في نظر الكاتب، هي تراجع الحكومة العراقية عن خططها في مجال الوظائف. فبعدما دعت كل هؤلاء المهاجرين بوظائف وامتيازات موعودة، اكتشفت ان النفط لم يعد يدر عليها الواردات المالية كما سبق: ويختم التقرير بقلم كاتبه بالقول: «من العظيم رؤية كل هؤلاء يعودون بعد كل تلك السنين، لكننا نريدهم ان يبقوا هنا، ولكي يتحقق ذلك، على الحكومة ان تدرك ان التركيز على الوضع الامني لم يعد كافيا، بل يجب ان تبدأ مشاريع اعادة البناء الموعودة.

من جهته اكد مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الله البندر لـ (المدى) بان العام ٢٠٠٩ هو عام التنمية والاستثمار وبالتالي ان الحكومة جادة في استقطاب الخريجين الجدد من خلال مشاريعها الصناعية والزراعية والسياحية ،مضيفا بان الهيئة العامة لمشارع الاستثمار بصدد منح اجازات في القطاعات كافة للعمل على ضم الخريجين لتلك المشاريع ،واوضح البندر بان هناك امتيازات خاصة بالشركات المستثمرة في البلد التي تستقطب الكفاءات والعمالة في مشاريعها ، مبينا بان الحكومة لاتفكر بالخريجين فقط بل تعمل على تشغيل العمالة غير الماهرة من خلال مشاريعها السكنية التي ستنفذ هذا العام.

لا يقل تأثيره عن الإرهاب

سياسيون :الفساد بأنواعه أبرز تحديات العراق الجديد

بغداد / شهاب العزاوي

وجود الفساد المالي والاداري والذي يعد التحدي الأكبر والخطير يهدد الجميع وينذر بضياع ما تحقق في العراق منذ العام ٢٠٠٣ و قد عم هذا الفساد مرافق الدولة ومؤسساتها كافة ومنها التجاوز على المال العام واختلاسه بمختلف الطرق وهما من اخطر الأمراض التي تؤدي إلى التخريب الاقتصادي والاجتماعي في البلاد ولهما تأثيرات سلبية عميقة في بنية المجتمع العراقي هذا التحدي تدركه الحكومة ورؤساء الكتل السياسية وأعضاء البرلمان، ومستوى إدراكهم لهذا الخطر ينعكس في تصريحاتهم العديدة التي تحث على متابعة المفسدين ومعاقبتهم سبيلا للقضاء على الفساد بشكل كامل. كما ان لهذا الإدراك وجه آخر، إلا وهو العلم بوجود الفساد والإقرار بهذا الوجود والاعتراف بمخاطره. فقد أكد رئيس الوزراء نوري المالكي في أكثر من مناسبة أن العام الحالي هو عام القضاء على الفساد ، ومعاقبة المفسدين وتقديمهم للعدالة ، مساوياً بين الفساد والإرهاب في كونه معول هدم لكل ما تحقق في العراق منذ العام ٢٠٠٣ ولحد الآن.

اما نائب رئيس الوزراء الدكتور برهم صالح فقد حذر من أن الفساد الإداري الذي تواجهه الحكومة فهو التحدي الأكبر والخطير الذي يهدد الجميع وينذر بضياع ما تحقق في العراق منذ العام ٢٠٠٣، وحمل المجتمع الدولي مسؤولية استشراء ظاهرة الفساد المالي في العراق، مطالباً بالكشف عن إدارة أموال البلاد خلال الفترات السابقة.

وبين ان الفساد الاداري المستشري من اكبر التحديات الخطيرة التي تواجه العراقيين وتهدد بفقدان ما نسعى لتحقيقه من مستقبل حر مزدهر. وأضاف ان رئيس الوزراء اعتبر الفساد المالي والاداري تحديا خطيرا يستوجب مجابهته كأولوية اساسية للحكومة مشيراً الى ان الحكومة ارادت من هذا التحدي شن «حملة تعبئة وطنية هادفة لاستئصال هذه الآفة التي إن لم نواجهها بحزم وجدية ستنال منا جميعاً.

مضيفا ان الحكومة العراقية حددت أسباب الفساد المالي والاداري وتكمن اساسا في عدم رسوخ المؤسسات وسلطة القانون، فضلاً عن التحديات الامنية وغياب المساءلة والشفافية الحقيقيتين». كما حمّل الاختلالات للوضع السياسي في البلاد بعض المسؤولية عن ما يحصل ، مشيراً الى ان التجاذبات السياسية التي شكلت الانقسامات الطائفية العامل الرئيسي فيها، والمحاصصة والمحسوبية الحزبية وتحويل الوزارات والمؤسسات الى ضيعة لهذه الجماعة او تلك، ومحاولات تسييس هذا الملف من جانب مراكز الثقل، شكلت مناخا لتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري.

وقد اوضح صالح ان الحكومة العراقية مطالبة باتخاذ جملة من التدابير للحد من هذه الظاهرة وفي مقدمتها اعتماد سياسة الشفافية والمساءلة وبما يعزز كل منهما الاخر، مشيراً الى ان الحكومة توصلت إلى جملة من الاقتراحات للحد من هذه الظاهرة واهمها دعوة المؤسسات الحكومية الى وضع نظام توفير البيانات والمعلومات الضرورية للكشف عن ادارة المال العام، وتمكين الاعلام والمواطنين من الاطلاع عليها.

من جهة اخرى أعرب عدد من أعضاء مجلس النواب عن خشيتهم من مخاطر تفشي الفساد الاداري والمالي بصورة تمنع اقامة العديد من المشاريع الخدمية العامة، وشددوا في احاديثهم على ضرورة ان تسن مجموعة من القوانين الصارمة التي تعمل على المساعدة في القضاء نهائيا على مظاهر الفساد التي باتت تهدد مجمل العملية السياسية والعمرانية في البلد، فضلا عن ذهاب العديد من المبالغ الى الجهات الارهابية كي توظف لتدمير البنية التحتية في العراق.

في حين رأى النائب محمد التميمي عضو لجنة النزاهة في مجلس النواب ان موضوع الفساد من الامور الخطيرة جدا والتي باتت توظف الان باتجاه دعم الجماعات المسلحة في الكثير من الاوقات،وادت الى تقصير حكومي واضح في تقديم الخدمات ونوعية هذه الخدمات.

واضاف التميمي ان السلطة القضائية وعلى الرغم من انها سلطة مستقلة في العراق ، لكن هناك الكثير من الاشارات تبين ان بعض السياسيين يحاولون التدخل في عمل هذه السلطة ويحاولون ان يفرضوا على القضاء ما يريدون، وسبب ذلك هو الوضع الامني الذي ادى الى تسييس القضاء بهذا الاتجاه لذا نحاول الان ان نركز على السلطة القضائية والحفاظ على استقلاليتها من التسييس.

اما النائب عن حزب الفضيلة باسم شريف فقد كشف أن الحزب سلم وثائق بتفاصيل مصالح اعضائه المالية لمفوضية النزاهة. نافيا وجود أسباب انتخابية وراء هذه الخطوة، داعيا كافة الكتل والأحزاب السياسية إلى تقديم تفاصيل مصالح أعضائها المالية لهيئة النزاهة.

ومما لاشك فيه أن بناء العراق الجديد بالصورة التي ترتقي إلى مستوى طموح الشعب العراقي، ومن جانبه أشار رئيس المجلس المشترك لمكافحة الفساد علي العلاق، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع وكيل الامم المتحدة، المدير التنفيذي لمكافحة المخدرات والجريمة ماريا كوستا في بغداد عقب الجلسة الاولى لمؤتمر اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، ان « تفعيل انضمام العراق للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد سيساعد العراق في استرجاع امواله المهربة من قبل النظام السابق كونها ستوفر له المساعدة القانونية والقضائية في احضار الشهود والقاء القبض على المتهمين.»

وأضاف أن « انعقاد مؤتمر اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، سيكون له دور كبير في اعطاء دعم للعراق ،ومؤشر جيد في بدء دخول الامم المتحدة في الجوانب الاساسية من القضايا العراقية والتي يعتبر الفساد جزءا منها.»

يذكر أن مؤتمر اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد يعد جزءا من مبادرة العهد الدولي مع العراق حول الحكم الرشيد ومكافحة الفساد والتي حضرها العديد من الخبراء الدوليين والعراقيين.

وطالب العلاق الامم المتحدة بلعب دور اكبر من اجل مساعدتهم في تفعيل انضمام العراق للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

من جهتها اكدت الامم المتحدة لكن اعتقد ان العامل الاهم لنشوء الفساد هو الفساد السياسي الذي انعكس سلبا على الادارة والاموال والحرص على المال العام، لذا اعتقد ان معالجة الفساد تبدأ من معالجة الفساد السياسي. الى ذلك اعتبرت مقررة لجنة النزاهة في مجلس النواب عالية نصيف جاسم الفساد بانه الوجه الاخر للارهاب، داعية الى تكاتف الجميع بغية القضاء عليه وشل حركته التي اثرت سلبا على واقع الحياة بصورة عامة في العراق، ان من بين الاسباب الاخرى التي ساهمت بتفشي ظاهرة الفساد هو تعطل الدور الرقابي لاعضاء مجلس النواب، اذ يوجد نص قانوني يحتم على منع مراقبة اي وزير او مسؤول من قبل اعضاء مجلس النواب الا بعد استحصال موافقة هيئة الرئاسة وهذا الامر مخالف للنظام الداخلي في مجلس النواب.

استعدادها لدعم العراق في مساعدته في مكافحة الفساد المالي والاداري.

وقال وكيل الامم المتحدة، المدير التنفيذي لمكافحة المخدرات والجريمة ماريا كوستا، خلال المؤتمر الصحفي ان « الامم المتحدة مستعدة لمساعدة العراق في مكافحة الفساد المالي والاداري من خلال مبادرة العهد الدولي للحكم الرشيد.»

من جهته اعتبر رئيس لجنة النزاهة في البرلمان صباح الساعدي ان « النظام الاداري في العراق يمر بمرحلة مأساوية.»وقال خلال الكلمة التي القاها في البرلمان إن « سبب الفساد المالي والاداري هو الفساد السياسي الذي استشرى في البلد نتيجة لتولي العناصر التي لا تتمتع بالكفاءة للمناصب الوزارية مسنودة من قبل الجهات التي رشحتها».

فيما دعا رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب الشيخ صباح الساعدي رئيس الوزراء نوري المالكي إلى إجراء تعديل وزاري في حكومته بعد فشل عدد من الوزراء في أداء مهامهم، بحسب قوله.

ورجح الساعدي أن تشهد المدة التي تسبق عملية الانتخابات النيابية نهاية العام الحالي إجراء تعديلات وزارية.

وكشف الساعدي عن نية لجنته استجواب عدد آخر من الوزراء دون ذكر اسمائهم، خلال الفصل التشريعي الجديد لمجلس النواب والذي بدأ اعماله اليوم.

وتسعى لجنة النزاهة في مجلس النواب إلى الإسراع في تشريع قوانين هيئة النزاهة والمفتشين العامين وديوان الرقابة المالية للإسهام في منح هذه المؤسسات صلاحيات أوسع لملاحقة الضالعين في قضايا الفساد الإداري والمالي.

بينت الآراء التي جاءت مكامن الضعف في معالجة ظاهرة الفساد في مراكز القرار سواء في السلطة التشريعية او التنفيذية وذلك في غياب الدور الرقابي الحقيقي وغياب الجدية في السعي للقضاء على الآفة، وهذا ما ولد احباطا عند المواطن المتخم بالازمات اصلاً وهذا بدوره جعله في دائرة اليأس التام من إيجاد الحلول الكفيلة بإنهاء أزماته المتعددة.

تأثير الفساد على المجتمع .. ا.ف.ب.